

شرح نظم الورقات المطول للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 31

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد. لا زال الحديث في بيان - 00:00:00 وسرد وايضاح الاحكام التكليفية الخمسة التي جمعها الناظم بقوله والحكم واجب ومندوب وما ابيح مكروه مع حرم اخذنا الواجب والندب والمباح هذه ثلاثة احكام قد فرغ السلام في كثير من اهم مسائلها. ثم ربع الناظم المكروه وقال وضابط المكروه عكس ما -

00:00:27

ذلك الحرام وعكس ما يجب. ذكرنا ان بعض اصوليين ترتيبا معينا في سرد هذه الاحكام التكليفية منهم من يذكر الحرام بعد الواجب. ويؤخر المندوب مع المكروه. ويوسط مباح او يؤخر المباح. يعني يجعل خاتمة الاحكام التكليفية الخمسة المباحة. وذكرنا ان الضابط - 00:00:57

في هذا ان بعضهم ينظر الى مجرد الطلب بقطع النظر عن كونه جازما او غير جازم وبالطبع الاول الذي يقدم هو الواجب. لكن فيما يشتبه هل يلحق به المندوب او الحرام؟ من نظر الى كون - 00:01:27

الواجب ها طلب فعل من نظر الى كون الواجب طلب فعل الحق به المندوب بجامع ان كل منها مطلوب الفعل. بقطع النظر عن كونه جازما او غير جازم. فراعى ان مطلق - 00:01:49

او ان مطلق طلب الفعل اولى من مراعاة الجزم وعدمه. ومنهم من راعى الجزم وعدمه وقدم الحرام على المندوب لكون الحرام ها مطلوب الترك على جهة الجزم فجامع الواجب بكونه على جهة الجزم. اذا النظر هنا للجزم وعدمه. فما كان - 00:02:09 جازما فهو اولى ان يلحق بالواجب. وما ليس كذلك المندوب فهو اولى بالتأخير. وذكرنا ان الاولى ان يراعى طلب الفعل. واما الجزم وعدم الجزم فهذا لا بأس ان ان يؤخر الى ما بعد - 00:02:39

الندب والمكروه والحرام جمع بينهما هنا لاشتراكهما في ان كل منها مطلوب تركه؟ لأن كل منها مطلوب الترك الا ان المكروه مطلوب الترك على لا على سبيل الجزم. والحرام او المحظوظ مطلوب الترك على سبيل الجزم. اذا بجامع - 00:02:59 ان كل منها مطلوب الترك قرن بينهما. ايضا كل منها يسمى مكروها كراهة تنزيه هو مكروه. والحرام ايضا في لغة الشرع يطلق عليه مكروه. كل ذلك كان سيئه عند ربكم مكروها. اي محظوظ اذا اطلق لفظ الكراهة على المكروه كراهة التنزيه وعلى الحرام - 00:03:29 فحينئذ بجامع التسمية جمع بينهما. ايضا كل منها منهى عنه. كل منها منهى عنه وهذه ثلاث علل جعلت الناظم كاصله وكغيره من الاصوليين يقرن بين المكروه هو المندوب. كما ان الجامع بين الواجب والمندوب ان كل منها مطلوب الفعل. فهم - 00:03:59 اولى بالقراءة. كل منها مطلوب الفعل. كذلك كل منها مأموم به حقيقة الواجب امر وهذا باتفاق حقيقة. والندب او المندوب مأموم به حقيقة على الاصح كما ذكرناه اذا كما قرن بين الواجب والمندوب لكون كل منها مطلوب الترك مطلوب الفعل وكل منها مأموم به حقيقة كذلك - 00:04:29

قرن بين المكروه والحرام بهذه العلل الثلاث. كون كل منها مطلوب الترك في التسمية الثالث كون كل منها منهيا عنه. والحرام منهيا عنه على سبيل والمكروه منهى عنه لا على سبيل الجزم. المكروه هو الحكم الرابع هنا. والحرام هو الحكم - 00:04:59 الخامس وقلنا هذا التقسيم الخماسي هو على مذهب الجمهور. واما على مذهب الحنفية والشافعية فعند تقسيم اخر الحنفية قسموا الواجب او قسموا ما طلب الشارع فعله طلبا قاسمه الى قسمين. ما كان بدليل قاطع فهو الفرض. وما كان بدليل ظني فهو الواجب -

ذلك ما نهى عنه الشارع ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً أيضاً قسموه إلى اسمى ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً بدليل القطع
سموه ها حراماً سموه حراماً. وما وما طلب الشارع تركه طلباً جازماً - 00:05:59

بدليل ظني سموه مكروهاً كراهة تحريمية وما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم سموه مكروهاً كراهة تنزيهياً فحين اذ المكروره عند
الاحناف قسمان. المكروره عند الاحناف قسمان. مكرورة كراهة تحريمية - 00:06:29

وتحده عندهم ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً بدليل ظني. ان كان النهي دليل ظني فهو المكروره كراهة تحريمية. وحكمه انه اقرب
إلى الحرام. يعني يترتب عليه فيه ما يترب على الحرام من استحقاق العقاب والتحريم وانه مطلوب الترك الا ان الفرق بينهما عندهم
- 00:06:58

ان جاحد الحرام يكفر. وان جاحد المكروره كراهة تحريمية لا يكفر. لأن الاول يعد او يعتبر منكراً لامر مقطوع به. معلوم من الدين
بالضرورة والثاني ها ظني اذا لا ايفيد القطع؟ فحينئذ جاحده لا يكفر. هذا الفرق بين الحرام والكراءة التحريمية. اما الكراهة
التنزيهية فهي ما - 00:07:28

طلب الشارع تركه طلباً غير جازم. وهذا يطلق من جهة القطع والظن. يعني لا ينظر فيه الى دليله سواء كان ثابتاً بدليل قطع ام بدليل
ظني فهو مكروره كراهة تنزيهية. المكروره كراهة تنزيهية عند الاحناف لا ينظر فيه لا دليله. يعني لا يشترط فيه - 00:07:58

هل هو قطعي الثبوت والدلالة ام انه ظني الثبوت والدلالة؟ لا وانما لكونه غير جزم او النهي فيه غير مجازم سموه مكروره كراهة
تنزيه. فحينئذ نقول على هذا ان قول الناظمون وضابط مكروره المراد به المكروره - 00:08:28

وعند الجماهير اما الذي هو خامس او الذي هو رابع الاحكام التكليفية. اما المكروره عند الاحناف فهو قسمان. مكروره كراهة تحريمية
ومكروره كراهة تنزيهية. الذي معنا هو القسم الثاني. واما - 00:08:48

مكروره كراهة تحريمية فهو داخل في حد حرام كما سيأتي. اذا القسم الثاني هو الذي معنا هو الذي نبحث عنه اما الشافعية فنظروا
إلى محل الدليل. الشافعية قسموا المكروره إلى قسمين. ايضاً بحسب - 00:09:08

محلي دليل النهي غير الجازم. قالوا النهي غير الجازم ننظر اليه. ان كان محل النهي بأمر خصوص معين فهو المكروره. والا فهو خلاف
الاولى. يعني فرقوا بين ما نهى عنه او - 00:09:28

فرقوا بين المكروره. قالوا ان كان المكروره خاصة خاصة يعني نص الشرع ونهى عن شيء خاص وثبت انه غير جاز نقول هذا مكروره
واذا لم يكن بأمر معين بل بعمومات نقول هذا خلاف الاولى. مثلوا لي المكروره بقوله صلى الله عليه - 00:09:48

والله وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس. حتى يصلى ركعتين لا يجلس قالوا هذا نهى لكنه غير غير جازم مصروف بادلة خارجة
عن النص فحينئذ ترك الصلاة او الجلوس في المسجد دون صلاة؟ نقول هذا مكروره. ما الدليل؟ فلا يجلس - 00:10:13

لماذا؟ لانه نهى خاص عن امر معين. اما خلاف الاولى قالوا هذا ليس فيه نهي خاص وانما الذي ثبت هو الامر بضده على سبيل الندب.
الامر بضد خلاف الاولى على سبيل النذر - 00:10:43

هذا على غرار القاعدة التي في باب الامر ان الامر بالشيء امر ايجاب يستلزم النهي عن من ضده نهي تحريم. وهذا سيأتينا امرنا بشيء
نهي مانع من ضده والعكس وايضاً في باب الامر. وهنا قالوا ما - 00:11:03

امر الشارع به امر ندب. يستلزم النهي عن ضده نهي خلاف الاولى. فإذا امر الشارع بمستحب مندوب. ولم يرد نهي خاص ينهي عن
تركه. قالوا الامر بالمندوب يستلزم النهي عن تركه. ولكن ليس على جهة الكراهة. وانما على جهة خلاف - 00:11:23

وامر النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً بصلوة الضحى امرني خليلي بثلاثة واوصاني بثلاث. ومنها صلاة الظحي. اذا هي مأمور بها. هي
مندوبة. هل ورد النهي عن ترك صلاة الظحي لم يلد. لكن قالوا كون الامر ثبت من جهة الشرع. بصلوة - 00:11:53

صلوة الضحى ندبها يستلزم هذا الامر النهي عن ترك صلاة الضحى لكنه نهي خلاف الاولى. نهي خلاف الاولى. وقعدوا قاعدة عامة على
هذه قالوا خلاف الاولى هذا مستفاد من ترك المندوبات عموماً. كل مندوب امر به الشرع امر ندب يستلزم النهي عن ضد - 00:12:18

هي الخلافة الاولى. فحينئذ كل ما امر به الشر فهو مستلزم للنهي عن عن ضده. ولكن هذا يحتاج الى دليل ولذلك المتقدمون لا يرتكبون هذا التقسيم بل عندهم المكرور ما نهى عنه الشارع نهايا - 00:12:45
خير جازم وثبت بنص خاص. واما خلاف الاولى وان اطلق عليه انه مكرور الا انه مجرد الصالح انه مجرد اصطلاح عند المتأخرین
و خاصة الشافعية وبعض الحنابلة. اذا عرفنا ان المكرور يختلف باختلاف المذاهب. يعني ليس متفقا عليه من جهة الاصطلاح -

00:13:05

الاحناف لهم تقسيم خاص. والشافعية لهم تقسيم خاص. وهنا جرى الناظم على ما عليه الجمهور ان المكرور له مصطلح واحد فقط.
وما عداه اما ان يقال بنفيه كخلاف الاولى. واما ان يقال - 00:13:32

انه داخل في الحرام كراهة التحرير عند الاحناف. قال وضابط المكرور عكس ما ندب وضابط المكرور ضابط هذا شرابه نقول مبتدلي
نقول مبتدأ وعكسه هذا خبره. ضابط المكرور عكس ما ندم. ضابط - 00:13:52

الظابط والقاعدة والاساس والقانون والاساس. هذه خمسة الفاظ الظابط والقاعدة والقانون والاساس الاصل. هذی من جهة الاصطلاح
متقاربة معا كلها ينطلق عليها تعريف القاعدة. قضية كلية يتعرف بها احكام الجزئيات موضوعها. هذا في - 00:14:20

الاصطلاح. اما في اللغة فبينها فرق. فالضابط هو الحافظ الحازم. والقانون مقاييس كما ذكره في القاموس مقاييس الشيء. والاساس
مببدأ البناء والجدار. والاساس والقاعدة في اللغة متزدفان بمعنى ما يبني عليه غيره كما ذكره الناظم فيما سبق فالاساس ما
عليه غيره بني والفرع ما على - 00:14:55

وهو يبني اذا قيل الظابط بمعنى الاصل والاساس والقاعدة والقانون. حينئذ يكون هذا اشبه ما يكون بالرسم لانه اراد ان يذكر شيئا
يشترك فيه افراد المكرور. كما سبق انه ان الناظور جرى هنا على - 00:15:25

العصر في ترك حد الاحكام التكليفية. وانما اكتفى بذكر لوازمهما واحكمتها واثارها وما يترب علىها. والذي يترب على هذه الاحكام امر
مشترك. فكانه قضية كلية يتعرف بها احكام الجزئيات او احكام جزئيات موضوعها. اذا الظابط هنا اشبه ما يكون بالرسم الذي ذكره
فيما سبق. وضابط - 00:15:45

عكس ما ندب. عكس قلنا هذا خبر. المراد به العكس اللغوي. لأن العكس قد يكون الصالح كما هو عند المناطق العكس قلب جزئي
القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم هذا هو العكس عند المناطق. والمراد من العكس اللغوي بمعنى المخالف وان
كان العكس - 00:16:15

في اللغة بمعنى التبدل والقلب. وهو جعل السابق لاحقا. واللاحق سابقا اذا قلبت شيء وبدلته تجعل الذي في اليمين في الشمال والذي
في الشمال في اليمين. هذا اصل العكس. وحينئذ لو اردنا - 00:16:45

ان نطبق هذا على ما ذكره الناظم هنا وضابط المكرور عكس اي قلبه وتبديله وخلاف او خلاف ما ندب يعني الذي ندب ما هذه؟ اسم
موصول بمعنى الذي وندب هذا فعل ماض مغير الصيغة - 00:17:05

والاسم الموصول مع صلته في قوة المشتق. فحينئذ يفسر بالمندوب يعني كانه قال عكس المندوب. وما حقيقة نعم هو ما يريد هذا.
اي نعم احسنت. هو يريد على الذي ذكره هو. انت الان تفسر كلاما ناظم بخارج عنه. انت وذاك. تفسرون الكلام الناظم بخارج عن -

00:17:25

وهذا ليس ب صحيح. وانما اذا ابهم في موضع اي مصنف في موضع تفسره بما احال عليه لانه قال عكس المندوب اي مندوب
الذي ذكره هو؟ وانت تحيل على ما ذكره غيره. اذا نقول والندب ما في فعله - 00:18:06

ثواب ولم يكن في تركه عقابه. اذا طلبت وعكتست وبدللت تقول المكرور ما اثيب على تركه لم يعاقب على فعله. ما اثيب على تركه
ليس كذلك ما اثيب على تركه. والندب ما اثيب على فعله. ولا يعاقب على فعله الذي هو - 00:18:26

والمندوب لا يعاقب على تركه. اذا حصل قلب وتبديل. حصل قلب وتبديل. وضابط المكرور عكس ما ندب. اذا قلنا عكس بمعنى
المخالف نقول الاولى هنا ان يفسر العكس بمعنى الضد - 00:18:52

كما هو نص اهل الاصول. والمكره ضد المندوب. هكذا يقولون. والمكره ضد دول مندوبية ولو فسر العكس هنا بالضد لكان اولى من ان يفسر بالمخالف. لماذا؟ لانك اذا قلت المكره ضد المندوب. الظدان يرتفعان ولا يجتمعان. الظدان يرتفعان - 00:19:12
ولا يجتمعان. وهنا المكره والمندوب قد يرتفعان. عن الفعل. فحينئذ يكون واجبا او حراما او مباحا. اذا هل يتصور ارتفاع المكره والمندوب؟ نقول نعم. يرتفعان يعني لا يوصف المحل بكونه مكره او مندوبا فيوصف - 00:19:42
كوني حراما او واجبا او مباحا فلا اشكال. ولا يجتمعان يعني لا يكون الشيء الواحد بالذات من جهة واحدة مكره او مندوبا. اذا لا يجتمعان. لا يكون الشيء الواحد بالذات مكره او مندوبا. ولذلك ينص الاصوليون على ان الامر لا يتناول المكره - 00:20:02
لا يدخل المكره تحت الامر. لماذا؟ وهذا هو الاصح والمسألة خلافية. لأن الامر مطلوب ها الفعل والمكره مطلوب الترك. فحين اذ يتنافيان. فكيف يكون الشيء مأمورا مطلوب الفعل منهيا مطلوبة الترك. نقول هذا لا يمكن ان يجتمع معك الكراهة والندب. اذا لا - 00:20:32

يكون الشيء مكره او مندوبا. لأن الامر ضد النهي. والنهي ضد الامر. لو فسر عكس المخالف نقول الخلافان ها قد يرتفعان وقد يجتمعان
الخلافان قد يرتفعن وقد يجتمع مثل ماذا الضحك والقيام. الضحك والقيام. ما العلاقة بينهما؟ خلافان. مخالفان - 00:21:03
ايش التظاد؟ هل يمكن ان يجتمع؟ نعم. يقوم ويضحك. هل يمكن ان يرتفع نعم يجلس ويستك ولا يضحك يبكي اذا لو قيل المندوب
والمكره خلافان لارتفاعهما. جاز ارتفاعهما ولا اعتراض ولجاز - 00:21:41
اذا اجتمعهما وهذا محل اعتراض. وهذا محل اعتراض. فحينئذ تنكينا على الناظم نقول لو قال المكره ضد ما ندب لكان اولى. لو
قال وضابط المكره ضد ما ندب كما الاوصليون على ذلك المكره ضد المندوب. لأن الظدين نقول يحصل لا يجتمعان ويرتفعن. قد
يوصف الشيء - 00:22:05

بكونه حراما فليس مكره او مندوبا. ولكن هل يوصف الشيء بكونه في جهة واحدة في محل واحد؟ هل يكون مكره او مندوبا عنه لا
على سبيل الجزا مأمورا به نقول لا يجتمعان. مطلق الامر او الامر المطلق لا يتناول المكره - 00:22:35
على الصحيح لأن بينهما تنافي لأن بينهما تنافي وهو كون الامر مطلوب الفعل والنهي الترك. هذا يقال في قوله عكس. لكن بعضهم
يجيب عن مثل هذه المواضع والايراد عليها بكون العكس - 00:22:55
معنى المخالف لا يمنع الاجتماع يقول المراد بالعكس هنا المخالف مخالفة بها يتنافيان ولا
يجتمعان. ما الدليل على على هذا يقول لأن تنافي الاقسام وعدم اجتماعها ما هو الاصل في التقسيم. الاصل في التقسيم تنافي - 00:23:15

الاقسام اذا قيل الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف. الاصل في التقسيم ان الاسم ينافي الفعل وينافي الحرف والفعل ينافي الاسم
ينافي الحرف وكذلك الحرف هذا الاصل. وإذا قيل المكره قسم من من اقسام الاحكام - 00:23:45
التكليفية والندب قسم من اقسام الاحكام التكليفية ثبت التنافي من جهة كونهما قسمين لا بأس ان يقال عكس بمعنى المخالف. لأن
المخالف هنا لا على وجه الاجتماع. وإن إنما مخالفتها يتمكن بها الخلافان من عدم الاجتماع وهذا معلوم من جهة التقسيم. وضابط
مكره - 00:24:05

وهي عكس ما ندب. نقول المكره فيه مسائل. الاولى في حده وبيان حقيقته من جهة اللفظ واللغة والاصطلاح. المكره اسم مفعول.
من كره يكره بالبناء للمفعول فهو مكره لأن اسم المفعول - 00:24:35
من الثلثي يأتي على زينة مفعول وفي اسم مفعول الثلثي طرد زينة مفعول كات من قصد. قتل فهو مقتول وقد فهو مقصود وكره
 فهو مكره. والمراد بالكره هنا كره بمعنى - 00:25:02

بغض ولم يحب الشيء المكره. اذا قيل كرهه بمعنىبغضه ولم يحبه بغضه ولم يحبه. قال بعضهم بكل بغرض الى النفوس فهو
مكره في اللغة كل بغرض في النفوس فهو مكره في اللغة. ولذلك قال الشاعر - 00:25:22
وقادامي على المكره نفسي وضرب هامة البطل المسيح. وقادامي على المكره نفسي. يعني على تكرهه نفسي وقادامي على

المكره نفسه يعني على الذي تكرهه نفسي. هذا معنى المكره بمعنى المبغوض. حينئذ اذا قيل كره بمعنى ابغض ولم يحب فيصير المكره بمعنى المبغوض - 00:25:51

وغير المحبوب اخذا من الكراهة. فحينئذ نقول المكره ضد المحبوب. المكره ضد المحبوب اذا فسر بالبغض وعدم المحبة. فالمكره حينئذ يكون ضد المحبوب. اخذا من الكراهة. وبعدهم يقول انه مأخوذ من الكريهة وهي الشدة في الحر. الشدة في الحرب. يقال يوم الحرب يوم الكريهة. يعني يوم - 00:26:21

شديد النزاع. يوم شديد النزاع. هذا معناه في في اللغة. اما في الاصطلاح فعرفه بعض بانه ما تركه خير من فعله. ما تركه خير من فعله هكذا عرفه ابن قدامة في - 00:26:56

الروضة ما تركه خير من فعلهما نقول اسم جنس. اسم موصول بمعنى الذي ليس اسم جنس جنس اسم موصول بمعنى الذي وهو جنس في التعريف. يصدق على ماذا؟ على فعل المكلف - 00:27:20

على فعل المكلف ما فعل المكلف؟ فيدخل حينئذ الاحكام الخمسة. لماذا دخلت لأن الاحكام الخمسة متعلقة بفعل المكلف. فحين اذ المتعلق هو المراد هنا. فيدخل الواجب والمندوب والمباح والمكره والحرام. ما تركه خير تركه. خير من فعله. ترك - 00:27:40 خير خرج ماذا الواجب والمندوب. تركه خير من فعله كلها فصل. اخرجت الواجب وهذا واضح. لأن الواجب فعله خير من تركه. لأن الخبرية ثابتة في الفعل. وضد الخير الشر والعقاب ثابت في الترك. ثابت في ترك الواجب. وخرج المندوب لماذا؟ لأنه -

00:28:10

فعله خير من تركه. فحينئذ الخبرية ثابتة في الفعل. والشر والعقاب ها هل يترتب على ترك المندوب لا يترتب على ترك المندوب. المباح خرج بقوله تركه خير من فعله. لأن المندوب مستوى طرفيين - 00:28:45

لا يثبت لفعله ولا لتركه الخيرية. لذلك والاباحة الخطاب فيه الس والفعل والاجتناب. اذا بطرفين لا يحكم لفعله على تركه بالخبرية ولا على تركه ولا لتركه على الخبرية لانه مستوى الطرفين. ماذا بقي؟ بقي ماذا؟ بقي الحرام - 00:29:11

بقي الحرام هل يخرج بقوله تركه خير من فعله؟ هل يخرج يخرج الحرام تركه خير من فعله يخرج. هذا بناء على تفسير خير بناء على تفسير خير. خير هذا افعل تفضيل. افعل تفضيل. حذفت همزته تخفيضا لكثر الاستعمال - 00:29:41

وغالبا اغناهم خير وشر. عن قولهم اخير منه واشر. كما قال ابن مالك للكافية. وغالبا اغناهم واغنى العرب وغالبا اغناهم خير وشر. عن قولهم اخير منه واشر. اذا الاصل اختيار - 00:30:16

حرمت الهمزة فصار خير. اشر هو الاصل. حدمت الهمزة تخفيضا فصار الشر. دليل على هذا انه صرخ في بعض في اقوال العرب في قول الراجس بلال خير الناس وابن الاخيري بلال - 00:30:36

خير الناس وابن الاخير. قال الاخير ولدت الهمزة تبعا للاصل. كذلك سيعلمون غدا من الكذاب الاشر. الاسير الاشر في القراءة بفتح الشين وتشديد الراء. هذا فيه اثبات اثبات الهمزة. خير افعل تفضيل - 00:30:56

اسم التفضيل يدل على وصفه. لكن هذا الوصف مشترك بين المفضل والمفضول عليه. في اصله اذا قيل زيد اكرم من عمرو. اذا قيل زيد اكرم من عمرو. اكرم هذا افعل تفضيل. واذا قيل زيد خير من عمرو - 00:31:21

ايضا نقول خير هذا افعل تفضيل. ما الذي يفهم من هذا التركيب؟ نفهم ان زيدا وعمرا كلهم متصفان الكرام مشتركان في عصر الوصف فالكرم ثابت لعمرو كما انه ثابت لزيد. المفضل زيد - 00:31:41

يفضل عليه عمرو. افادت افعل التفضيل مع الدلالة على ان الاول والثاني مش يعني في اصل الوصف ان المفضل هذا زائد في وصف الكرم على المفضل عليه. اليه كذلك؟ زيد اكرم من عمرو. كرم زيد يزيد على كرم عمرو - 00:32:01

مع كون عمرو كريما وزيد كريما. اذا الوصف مشترك. فافعل اشتقت في لغة العرب للدلالة على الاشتراك في وصف هذا الاصل. وقد يسلب عنها هذا الوصف فحينئذ تدل على ان الوصف للمفضل دون المفضل عليه. قد يقال زيد اكرم - 00:32:28 من عمك وعمرو لم يشم رائحة الكرم وانما المراد ان زيدا فيه كرم. باعتبار عم وهذا وارد في القرآن ايضا. مثل ماذا اصحاب الجنة

يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا. اصحاب - 00:32:58

باعتبار من؟ اصحاب النار. خير خير من؟ من اصحاب النار. هل النار فيها طيب واحسن ما قيلا يعني الجنة احسن ما قيلا مما. من النار هل النار فيها حسن؟ لا - 00:33:22

اذا قد يستعمل افضل تفضيل لا على بابه. هكذا تجد يمر معك في الكتب مثلا. افضل ليس على بابها ايش معنى ليست على بابها؟ يعني على النافذة يعني ماذا؟ يعني خالفت الاصول الذي وضع لها في لغة العرب. وهو انها تدل على اشتراك المفضل والمفضل - 00:33:42
فضلي علي. فحينئذ تدل على ان الوصف مشترك بين المفضل والمفضل عليه. ولا ولا ان المفضل زائد في الوصف على المفضل عليه.
يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم - 00:34:11

تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ها؟ ذلكم الذي هو الايمان خير خير من عدم الايمان الذي هو الكفر.
هل الكفر فيه خير؟ الجواب لا. اذا هذه افعى - 00:34:31

الفضيل ليس على بابها. ما تركه خير من فعله. اذا اردنا ان نخرج الحرام. نجعل خير على اي المعنيين؟ على غير بابها. احسنت. على غير ابن بابها؟ اذا اردنا اخراج الحرام فحينئذ لا بد ان نحمل خير على غير بابها. ومن فهم - 00:34:51

ان الحرام لم يخرج جعل خير على بابها. انها تدل بالاشتراك لان الحرام ليس فيه فعل الحرام ليس فيه خير باعتبار تركه. ما تركه اي الحرام خير من فعله هل فعل الحرام فيه خير؟ الربا فيه خير مثلا؟ لا ليس فيه خير - 00:35:21

حينئذ اذا اردنا اخراج الحرام فنحمل خير هنا افضل التفضيل على غير بابها على غير بابها فتركه خير من فعله اعتراض عليه بأنه غير مانع لدخول الحرام فيه. والجواب ان الخيرية تقضي - 00:35:47

المشاركة بين الفعل والترك مع زيادة في جانب الترك وهو الثواب على الترك. ولا عقاب في فعله. لو بهذا لخرجها الحرام. لخرج الحرام. لانه لا مفاضلة بين الفعل والترك في الحرام. مما حج به المكره ما نوي عنه نهايا غير جازم. ما - 00:36:07

تشمل الاحكام الخمسة نوي عنه خرج الواجب لا نهي فيه خرج المندوب لا نهي فيه خرج المباح لا نهي فيه ماذا بقي؟ الحرام والمكره. ما نهي عنه نهايا. هذا تأكيد غير جازم اخرجه الحرام - 00:36:37

ما طلب الشارع تركه طلبا غير جازم. كذلك عرف او حد بهذا. ما تشمل الاحكام الخمسة. قال خرج المباح الشارع تركه خرج ما طلب الشارع فعله وهو الواجب والمندوب. طلب الغير - 00:37:00

جازم اخرج الحرام. اخرج الحرام. ما مدح تاركه ولم يذم هكذا عرفه الفتوح في المختصر. ما مدح تاركه ولم يذم فاعله. ما مدح مدح خرج به المباح فانه لا مدح في فعله ولا في تركه. ما مدح تاركه خرج به الواجب والمندوب - 00:37:20

يمدح فاعلهمما ولم يذم فاعله. خرج الحرام فانه يذم فاعله المسألة الثانية في صيغ المكره او لفظ كره ومشتقاتها. كره يكره اكره كل ما يدل على لفظ الكراهة يستفاد منها. لكن هذا - 00:37:50

فيه اشكال من جهة ان اكثر اطلاق لفظ الكراهة كما سيأتي انه على المكره كره ده تحريم. فحينئذ لابد من البحث عن قرينة تجعل الكراهة في النص بمعنى الكراهة التنزيهية - 00:38:22

بمعنى الكراهة التنزيهية فحين اذ قد يطلق لفظ الكراهة في الشرع مرادا به المكره في اصطلاح الفقهاء بالسلاح ان الله كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال قيل وقال كره فسر - 00:38:42

التنزيهية اذا اللفظ كره دل في النص على انه مكره كراهة تنزيهية. لفظ البغظ ومشتقاتها لفظ البغظ ومشتقاتها يدل على الكراهة. ابغظ الحال الى الله الطلاق ان صح الحديث. ابغظ - 00:39:03

حال الى الله الطلاق. الثالث النهي بصيغة لا تفعل. الاصل في النهي انه للتحريم فإذا ولدت قريينا صارفا للنهي عن اصله فانما يصرف الى الكراهة كراهة تنزيه. اذا دخل احدكم فلا المسجد فلا يجلس. لا تفعل لا يجلس. نقول اصلا انه يحمل على التحرير لكن قرينة خارجة - 00:39:23

النص حمل على الكراهة كراهة تنزيه. المسألة الثالثة ما يطلق عليه المكره يعني محالة التي ينزل عليها اولا يراد بالمكره الحرام

وهذا هو الكثير في نصوص الشرع كتابا وسنة ان يطلق المكروه مرادا به الحرام. ولذلك - 00:39:53
عند الائمة الثلاثة الشافعي ما لك الشافعي واحمد اكتر ما يرد في كلامهم لفظ الكراهة مرادا به التحرير. لأنهم كانوا يتورعون
ويحذرون من النهي الوارد في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذبة هذا حلال وهذا حرام - 00:40:18
قاموا لتفتروا على الله الكذب. فورعا وخوفا من ان يقعوا في هذا النهي كانوا لا يتلفظون بلفظ الحرام. وإنما يقولون اكره هذا ويريد
به التحرير ولذلك قال الامام احمد اكره المتعة والصلة في المقام وهم - 00:40:38
محرمان عندهم لكن عبر بي اكره لماذا؟ يخشى من ان ينزل او يخطي فيشمله النهي الوارد في الآية ولا تقولوا لما تصف السنتكم
الكذب هذا حلال وهذا حرام فلو قال حرام واخطأ - 00:40:58
ان يكون داخلا في في الآية وهذا من شدة ورائهم رحمه الله تعالى. كذلك ذكر الفرقى يكره الوضوء بانية بالذهب والفضة. وهو في
المذهب انه انه حرام. عدل عن لفظ الكراهة عن لفظ التحرير الى الكراهة تورعا. اذا هذا هو الموضع الاول - 00:41:18
يطلق المكروه مرادا به الحرام. والنصل المشهور الذي ذكرناه انفا. لما ذكر الله عز وجل اشد المحرمات. وهو الشرك باسم الله وقضى
ربك الا تعبدوا الا اياد. ثم ذكر سائر المحرمات وكثير من المحرمات ثم قال كل ذلك - 00:41:38
كان سيئه كان سيئه عند ربكم مكروها. ومعلوم ان الشرك من اشد المحرمات بل هو اشدها بل هو اشدها. اذا يطلق المكروه
ويراد به الحرام. الثاني يطلق المكروه ويراد - 00:41:58
به الكراهة ويراد به الكراهة التنزيهية. التي هي المصطلح عند الفقهاء وعند الاصوليين وهو قسم الحرام في طلب الترك. قسم حرام
في طلب الترك. ولكن عند المتأخرین اذا اطلق لفظ - 00:42:18
انصرف الى ما نهي عنه نهيا غير جازف. صار علما بالغلبة. وان كان في الشرع يطلق على الحرام وعلى المكروه كراهة تنزيه يعني في
الشرع مشترك. بين المعنيين وان كان الاكثر استعمالا على المحرم. لكن في اصطلاح الفقهاء لماذا؟ يختص المكروه بالكراهة التنزيهية.
من - 00:42:38
ابي العلم بالغنة. وبعض وقد يصير علما بالقلبة مضاف او في العقبة. المكروه ينصرف الى هذا. فتكون للعهد الذهني. الثالث ما فيه
شبهة وتردد في تحريم ما فيه شبهة وتردد في تحريمه. وهذا يكثر عند الفقهاء. ان ما وقع فيه الخلاف بين الفقهاء - 00:43:08
تعلينا وكراهة او واجبا وسنة يطلقون على مع جواز الاصل في الفعل عندهم يقولون يكره ترك يكره استعماله كما يقول في كثير من
اصناف المياه. فإذا سخن بنجس نقول كره مطلقا. لماذا - 00:43:38
للخلاف فيه. اذا هناك تردد بين التحرير وعده. وهذا يستدلون له بحديث ان الحلال بين وان الحرام بين. وبينهما امور مشتبهات. اذا
لا يلزم ويقطع بحالاتها لانها حلال ولا يقطع - 00:43:58
تحريم اذا هي فيها شبهة متعددة بين الامرين. ولذلك قال ان الحلال بين. وليس كل الحلال. وان الحرام بين وبينهما امور مشتبهات. لا
يعلمها كثير من الناس. هذا الموضع الذي بين الحلال وبين والحرام - 00:44:18
اطلق عليه كثير من الفقهاء لفظ المكروه وما فيه اشتباہ للكراهة تماما والفرض والواجب قد توافقا كالحتم واللازم مكتوب وما فيه
اشتباه على هذا الحديث ان الحلال بين وان الحرام بين. ولهذا لا ينكر يقال مثلا في بعض المسائل يعلل - 00:44:38
الحكم بالخلاف. تجد كثير من المسائل يقولون يكره للخلاف. يعني لورود الخلاف. وهذا التعليل صحيح لكن بشرط ان يكون الخلاف
معتبرا. وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من النظر. من جهة القائل ومن جهة - 00:45:04
وجه الاستدلال. ولذلك يذكر في كثير في ابواب المياه يقولون يكره اذا سخن بالنحس كره. لماذا؟ لورود الخلاف لورود الخلاف
ولذلك اذا احتاج اليه قالوا ارتفعت الكراهة. اذا لا يترك واجب لشبهته. انظر قالوا مكروه - 00:45:26
ثم قالوا لا يترك واجب لشبهة. هذا في المذهب عنده. فاطلقوا على المشتبه. لأن بعض اهل العلم يمنعوا من الوضوء وبعضهم يجيز
والصواب الجواز لورود الخلاف فيه يطلق عليه بأنه مكروه. اما الخلاف الضعيف المستند على دليل - 00:45:46
منكر الى اخره او وجه الاستدلال يكون بعيدا فهذا الخلاف لا يعتبر. ولا يطلق على الخلاف بأنه آيا يكره على ما ترتب على الخلاف من

الاشبه انه مكره. الموضع الرابع يطلق المكره على - 00:46:06

ترك ما مصلحته راجحة. هذا في المذهب عند الحنابلة. على ترك ما مصلحته راجحة وهو ما يسمى بترك اولى كترك المندوبات. ترك المندوبات هذا مثل خلاف الاولى عند عدنا في المذهب ترك الاولى اذا ترك المندوبات. الموضع الخامس الذي يطلق عليه المكره - 00:46:26

يطلق على ما كان مكرهها لمصلحة دنيوية. وهذه يكثر منها النووي في المجموع وغيره. يقول المكره كراهة ارشادية. مكره للارشاد اذا كانت المصلحة هنا دنيوية. المسألة الرابعة هل المكره منهي - 00:46:56

عنه حقيقة يذكرون في هذا الموضع المكره يقول المكره على وزان المندوب. اختصارا ولهذا لا يبحثون في المكره هل هو حكم التكليف ام لا؟ هل هو منهي عنه ام لا؟ لماذا؟ لأن المكره كما نص الناظم هنا عكس ما ما ندر - 00:47:16

فهو على وزانه على غرره. فكما اختلفوا هناك هل المندوب مأمور به حقيقة هنا ايضا اختلفوا في المكره. هل هو منهي عنه حقيقة؟ فلما جوزنا وصححنا ان المندوب مأمور به حقيقة كذلك هنا نقول المكره منهي عنه حقيقة. لماذا؟ لاستواههما في الحج كما قلنا هناك - 00:47:36

النهي استدعاء الترك. حقيقة النهي استدعاء الترك. والمنهي عنه الذي هو حرام مطلوب الترك مكره كراهة تنزيه مطلوب الترك. اذا استويما في الحد. فكما يصدق لفظ النهي على حرامي حقيقة يصدق على ها المكره حقيقة. كما قلنا الامر نوعان امر ايجاب - 00:48:05

وامر استحباب امر جازم وامر غير جازم. نوعان وقسان لمسمى واحد فاذا سمي احد قسمين بكونه مأمورا حقيقة لزم ان يكون القسم الثاني مأمورا به حقيقة. كذلك النهي هنا قد يكون - 00:48:35

نهيا جازما وقد يكون نهايا غير جازما. فكما اطلق لفظ النهي حقيقة على الجازم لزم من ذلك ان يطلق النهي حقه حقيقة على النهي غير غير الجازم. غير الجازم هذا وجه. ايضا استعمال النهي في المكره شائع لغة وشرعيا - 00:48:55

شائع لغة وشرعيا يعني على السنة الفقهاء والاصوليين. والاصل في الاستعمال الحقيقة. ولذلك استعمل في الشرع ايضا مرادا به التحرير ومرادا به الكراهة التنزيهية. فدل على ان لفظ النهي يصدق عليهم. لأن المحرم لا شك - 00:49:15

انه منهي عنه حقيقة. فاستعمل لفظ المكره فيه. واستعمل لفظ المكره في المنهي عنه نهايا غير غير جائز. فدل على استواء الامر طيب هل المكره تكليف؟ المسألة الخامسة؟ الجمهور على انه ليس بتكليف. وليس مندوب وكره في الاصح مكلفا - 00:49:35

ولا المباح فرجح في حده الزام ذي الكلفتنا طلبه والمرتبط عند الملا. المسألة مبنية على حد التكليف ما حقيقة التكليف؟ من قال انه الزام ما فيه مشقة وكلفة؟ قال المكره ليس تكليفا - 00:49:55

ومن قال انه طلب ما فيه كلفة ومشقة قال ليس المندوب. ملزم ما فيه مشقة قال ان مكره ليس بتكليف. ومن قال ان التكليف طلب ما فيه مشقة فحينئذ يكون المكره مكلفا - 00:50:15

والثاني هو الاصح. ولذلك نقول الاحكام التكليفية اربعة. وادخلنا المباح لما ذكرناه بالامس واذا عرفنا ان المكره في اللغة المراد به المبغوض وكل مبغوض الى النفس يطلق عليه انه مكره - 00:50:35

لغة مناسبة للاصطلاح. الاصول مع المعنى اللغوي يلزم منه ان يكون في المكره مشقة. وانما المشقة تعتبر كما اعتبرت في المندوب يعني ليس باعتبار كل فرض. وانما باعتبار جنس. فالمشقة موجودة - 00:50:56

في المكره لكنها في جنس المكرهات. وليس في كل فرض فرض. كما يقال ان المشقة ثابتة في الواجب وليس كل واجب يكون فيه مشقة على العبد. بل بعضها تكون المشقة ظاهرة وبعضها تكون المشقة تقاد ان تكون منافية اصلا. تقاد ان تكون من - 00:51:16

اصلا هذا هو الحكم الرابع وهو المكره. ثم قال كذلك الحرام عكس ما يجب كذلك الحرام حرام كذلك. او نقول كذلك الكاف هذا حرف وتشبيهه وهذا اسم اشارة والمشار اليه - 00:51:36

مم. المشار اليه كذلك ما الذي اشير اليه الكره المكره نعم. المكره مثل المكره في عكس المندوب الحرام. لكنه ليس للمندوب

وانما هو عكس للواجب. كذلك نقول متعلق بمحذوف حال. هذا اولى ما يقال فيه - [00:52:01](#)
متأجراً مجرور متعلق بمحذوف حال. متقدم على قوله الحرام وهو مبتدأ. وهذا جائز هذا نكرا تقدمت عليه الحال. خشاع الابصاراتهم يخرجون. يخرجون خشعاً يجوز ان تقدم الحال بشرطه. يخرجون صاحب الحال هنا معرفة وهو الواو. خشعاً هذا حال متقدما.
ذلك - [00:52:36](#)

حرام وهذا مبتلى صاحب الحال. كذلك جار مجرور متعلق بمحذوف حال. الحرام حالة كونه كذلك يعني مثل المكرر عكس هذا هو الخبر. عكس ما يجب ما صمم على الذي يجب صلتها والموصول مع صلتها - [00:53:06](#)
بقوة المشتق انه قال الحرام عكس الواجب. والمراد بالعكس هنا الضد او المخالف مخالفة بها يقع التنافي. اذا من التقسيم. لماذا؟
لان الحرام عكس الواجب ضد الواجب هذه عبارة الاصوليين ضد الواجب. والظدان ها يرتفعان ولا يجتمعان - [00:53:26](#)
يرتفuan ولا يلتمعان. وهنا يمكن ان يرتفع التحرير والوجوب فيثبت الندب او الاباحة او الكراهة. لكن هل يجتمعان؟ لا يجتمعان. لان
الحرام منهي عنه والواجب مأمور به. ولا يمكن ان يكون الشيء الواحد من جهة واحدة بهذا القيد. مأموراً به منهياً عنه. مأموراً به منهياً
عنده لا يمكن ان يكون من جهة واحدة. اما مع انفكاك الجهة ففيها تفصيل في المطولات. كذلك الحرام عكس. اذا عكس لا بد ان نفسرها
اما بالضد واما بالمخالف مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان. لان لا - [00:54:25](#)

يقع في حرج وهو اذا فسرنا العكس بالمخالف فقط فحينئذ يفهم منه ان الخلافين يرتفعان ويجتمعان الارتفاع للواجب والمحرام لا
اشكال فيه. اما الاجتماع فهذا الصواب انه من جهة واحدة نقول لا لا يجتمعان - [00:54:45](#)
الحرام نقول فيه ثلاث مسائل. المسألة الاولى في حقيقته وبيان حده حرام ومحرم حرام هذه صفة مشبهة حرام صفة مشبهة لانه من
باب حرم حرم الشيء حراماً حراماً وحرم صفة مشبهة - [00:55:06](#)

الكثير الغالب انه يأتي على زينة فغير ويغلب القريب من باب قارون. هذا كثير. وقد اتي على جبان وتجنب جبان. مثل ماذا جبان مثل
حرام التي معنا حرام هذه صفة مشبهة صفة مشبهة يقول النيساري ها - [00:55:31](#)

ويغلب القريب من باب فعله. من باب قارون. هذا الغالب قريب. جمل فهو جميل. صفة مشبهة. ها شرف فهو شريف صفة مشبهة هذا
هو الغالب في باب فعله. وقد اتي قبل التقليد وقد اتي يعني ما كان على باب - [00:55:56](#)
وقد اتي على جبان. هذا مثال وزن كحرام على جبان وجلب فعل وخشون صعب وصلب وحسن مثل وقال واطمئن مثل شجاع
ووقور واطمئن هذه كلها بس قليلة يعني ليست بكثيرة وان كان الغالب ان يأتي على زنة - [00:56:16](#)

اذا حرام هذا صفة مشبهة. وقد اتي على جبان وتجنب. جبان كحرام. صفة مشبهة. اما محروم فهذا ما وزنه؟ سن مفعول مثل مباحها
ذكرنا في كل الاحكام التكليفية اوزانها. الواجب على زينة اسم الفاعل. مندوب اسم مفعول - [00:56:41](#)
مباحت مفعول مكرر اسم مفعول. محروم اسم مفعول. وزنة المضارع اسم فاعله. من غير ذي ثلات كالموائل. مع كسر متلو الاخير
مطلقاً وضم ميم زائد قد سبقة. وان فتحت منه مكان الكسر - [00:57:11](#)

ترى اسم مفعوله كمثل المنتظر. انتظر ينتظر فهو منتظر. حرم يحرم فهو محروم حينئذ تقول اذا محروم هذا اسم مفعول. وحرام هذا
صفة مشبهة. والاصل في المعنى اللغوي لل fuzz حرام - [00:57:31](#)

المنع المنع. فالمحرم هو الممنوع. قال فانها محمرة عليه اربعين سنة. فسر بالتحرير اللغوي. ان الله حرمهما على
الكافرين. لا تحرير في الآخرة والماء من وحرمنا عليه المراضع. حرمنا موسى رضيع. ليس اهلاً للتکليف. قال وحرمنا عليه المراضع -
[00:57:51](#)

من الاصل في التحرير والحرام والمحرم المنع. قال امرؤ القيس جالت لتصرعني فقلت لها اني امرؤ صرعي عليك حرام. يعني ممنوع.
اذا الاصل في التحرير المنع. هذا فيه لغة العرب. اما في الاصطلاح - [00:58:24](#)
قال الناظم كذلك الحرام عكس ما يجب. عكس الواجب يخالفه ما اثيب تاركه. واثيب فاعله. ها؟ وعوقبها فاعله وليس تاركه. ما

اثيب تاركه يعني تارك المحرم. الثواب متعلق بالترك - 00:58:44

والعقاب متعلق بالفعل. هذا حكمه. حده الناظم بالحكم. ويقال في والحرام في ترتب الثواب في في الواجب. انه يشترط القصد انه يشترط القصد ومثله الترك لما يحرم من غير قصد ذا نعم مسلم. كما قيل في الواجب انه قسمان - 00:59:14
الاعتداد به في النية نية الامتثال وعدمها كذلك يقال في المكره والمحرم. انه لا ثواب الا نيت الامتثال والتقرب الى الله تعالى.

ولذلك يذكر بعضهم ان المكره الذي هو مطلوب الترك والحرام - 00:59:44

الذى هو مطلوب الترك تارك المحظور والمكره على اربعة اقسام. باعتبار النية والاعتدال وترتب الثواب تارك للمحظور لم يطرع على قوله فعل المحظور. لم يحدث نفسه ابدا. على الاطلاق هذا نقول لا ثواب ولا عقاب. لا ثواب ولا عقاب. لانه لم ينوي لم يقل - 01:00:04

ولا عقاب لماذا؟ لانه لم يفعل والعقاب مرتب على الفعل على وجود الشيء. اذا هذا لا ثواب ولا عقاب لكونه لم يطرأ على قلبه اصلا.

الثاني ان يكون تالكا للحرام تعظيميا لله. مخافة لجذب الله. فنقول هذا يثاب - 01:00:34

هذا يثاب على الترك. ولذلك جاء في الحديث فانهم بسيئة ولم يعملها كتب الله له سنة كاملة. قال لانه تركها من جراء اي من اجل. من جراء اي من اجل. هذا يثاب - 01:00:59

وهو المراد بقول الناظم ومثله ترك لما يحرم. يعني لابد من اعتبار النية في الثواب. الثالث ان يكون تارك المحظور وكذلك المكره عاجزا عن الفعل. عجز عن الفعل لكنه لم يبذل السبب. لم يبذل السبب. لو ترك فعل المحرم لكنه تمنى - 01:01:19
في قلبه ان لو كان عنده مال كزيد. فينفقه كما انفق زيد في المحرمات. تمنى قلبه هل فعل؟ هل بحث عن المال؟ لم يبحث؟ لكنه في قلبه تمنى ان يكون مثل زيد. وزيد قد انفق ما له في المحرم. نقول - 01:01:48

هما في الوزر سواء. هما في الوزر سواء. لماذا؟ للحديث نفسه هما في الوزر سواء فنقول هذا يعاقبها يعاقب لكن يعاقب معاقبة الفاعل او بالنسبة فقط بالنسبة لانه لم يبذل لم يحصل - 01:02:08

فعل فحينئذ يعاقب على وجود هذه النية. انما الاعمال بالنسبة. الرابع ان يكون تاركا للمحظور عاجزا مع بذل السبب. فهذا يعاقب معاقبة الفاعل. اراد ان يسلب فجهز العدة فذهب فوجد رجل الامن مثلا فرجع نقول هذا - 01:02:33
ها هذا بذل السبب هذا العود داخل كل ما يحتاجه لكنه وجد في وجهه رجل الامن مثلا فرجع نقول هذا ترك المحظور لم يسرق. مثلا لم يسرق لم يحصل منه المحرم. لكنه لبذهل السبب حينئذ يعاقب معاقبة الفعل. هذه - 01:03:00

اربعة اقسام. فحينئذ نقيد ان المحرم ما اثير تاركه قصدا ما اثير تاركه قصدا لان شرط الثواب هو القصد. عرف الحرام بتعاريف قيل ماتوا وعد بالعقاب على فعله. ما توعد بالعقاب على فعله - 01:03:20

هذا على غرار ما توعد بالعقاب على تركه في الواجب. في الواجب هنا قلنا ما توعد بالعقاب على تركه. ضده المحرم ما توعد بالعقاب على فعله. ما ذم شرعا فاعله. هذا في المحرم على - 01:03:45

غرار الواجب ما ذم شرعا فاعله. ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله. ولابد من اشتراط القصد ما طلب الشارع تركه طلبا جازما. ما نهى عنه الشارع نهيا جازما. ما ذم فاعله - 01:04:05

ولو قولا وعمل قلب شرعا. وهذا الذي اخترناه هناك في الواجب وهو حد الفتاح. ما ذم فاعلهم. هذه ثم موصول بمعنى الذي يصدق على الاحكام الخمسة ثم خرج به الواجب لا خرج - 01:04:25

المباح ثم فاعله خرج به المندوب والواجب لانه يمدح فاعله ولا يذم فاعله. ولو قولا وعمل قلب قلنا ان اطلع الفتاح على من ينماز في دخول عمل القلب وقول النساء في فعل المكلف فلا اشكال والا فيعتبر من باب التأكيد - 01:04:45

والتنصيص على معنى ما لان ما صادق بفعل المكلف فعل مكلف عام يشمل الجوارح والقلب واللسان. شرعا هذا بيان لمصدر الذنب فلا ذم الا من جهة الشرع. وبقية الحدود واضحة على غرار ما سبق. المسألة الثانية في اسماء - 01:05:11
المحرم. يسمى الحرام محظورا. محظورا. ومنوعا. ومحظورا ومعصية وذنبها وقبحها وفاحشة واثما وحرجا خليجا وعقوبة. محظور

من الحظر وهو المنع. وواضح وجه التسمية. فسمى الفعل بالحكم المتعلق به معصية للنهي عنه. وذنبًا لتوقع المؤاخذة به. وبافي ذلك لترتبها على فعله. هذى ثلاثة اسباب - [01:05:33](#)

الماء المحظور مأخوذ من الحظر وهو المنع ومعصية للنهي عنه وذنبًا لتوقع المؤاخذة به وما عدا ذلك لترتبه على فعله يعني عقوبة لماذا؟ لوجود الفعل. الى اخره. صيغ التحرير وهي المسألة الثالثة والاخيرة التصرير بلفظ التحرير - [01:06:13](#)

ومشتقاته حرمت عليكم امهاتكم. حرمت عليكم امهاتكم. نقول هذا حرام. من اين بالتصريح. لانه قال حرم. الثاني نفي الحلبي. نفي الحل لا يحل كذا. لا احل كذا. قل هذا دليل على - [01:06:33](#)

التحريم ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئاً. ولا يحل هذا تحريم. لا يحل مال امرئ الا بطيب نفس منه حرام. يحرم. الثالث صيغة النهي لا تفعل لا تفعل من غير قربينة صارفة للنهي عن اصله الى الكراهة. ولا تقتلوا اولادكم - [01:06:53](#)

يقول القتل حرام. ما الدليل؟ لا الناهية المسلطة على الفعل. والاصل في النهي للتحريم. الرابع لفظ الاجتناب بما يدل على لزومه فاجتنبوا او قال فاجتنبوا لفظ الاجتناب بما يدل على لزومه فاجتنبوا اول الدليل - [01:07:21](#)

ان تفلحون فاجتنبوا علق الفلاح على الاجتناب فدل على لزومه. خامساً ترتب العقوبة على الفعل. ترتب العقوبة قال الفعل قال والسارق والسارقة فاقطعوا هذا عقوبة رتبه على ماذا؟ على وجود السرقة فدل على ان السرقة - [01:07:41](#)

حرام. فدل على ان السرقة حرام. والذين يرمون المحسنات. ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدواهم ثمانين جلدة هذا عقوبة او لا؟ عقوبة. ترتب على رمي المحسنات فحينئذ نقول هذا حرام - [01:08:01](#)

هذا حرام هذا اهم ما يذكر في باب الحرام هناك مسائل فيها نوع صعوبة ولكن ترك الى كتاب اوسع من هذا اذا قوله وضابط المكروه عكس ما ندب. كذلك الحرام عكس ما ما يجب كذلك الحرام وعكس ما يجب. اذا قيل الحرام - [01:08:21](#)

ما يجد. هذا باعتبار اقسام التكليف. والا في الشرع فلا الحرام ضد الحال. ولذلك قابل بينهما ان الحال بين. وان الحرام بين اذا يقابل الحرام في الشرع اه الحال وليس الواجب. وانما المقابلة هنا باعتبار - [01:08:41](#)

التكليف ولذلك قيل الحرام ضد الحال حقيقة لقوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا وهذا حرام ان الحال بين وان الحرام بين. وانما جعله عكسا له باعتبار تقسيم احكام التكليف - [01:09:07](#)

فهذه خمسة احكام ذكرها الناظم تبعا للاصل ويأتي الاحكام الشرعية الوضعية بقوله وضابط الصحيح ما تعلق به نفوذ ونقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه - [01:09:27](#)

اجمعين - [01:09:47](#)